كلمة ونص

موارد استثنائية

محمود الصالح

يبدو أننا أصبحنا اليوم أمام واقع وحقائق لم تكن تخطر في يوم من الأيام في بالنا، ولم تدخل في حساباتنا الإستراتيجية أو الاقتصادية، فيما مضى من سنوات سابقة لهذه الأزمة كانت أحد أهم التحديات أمام موضوع التطور العمراني والخدمي وجود مئات المناطق للسكن العشوائي على امتداد البلاد وكانت حينها تشكل ٦٠ بالمئة من النسبة العمرانية في البلاد.

تلك المناطق كان لها شجونها ومشاكلها اللانهائية، حيث انعدام للخدمات الأساسية وغياب الصفة القانونية لملكية هذه المناطق. ورغم المساعي الكثيرة للحكومات السابقة منذ خمسينيات القرن الماضي وحتى الآن لم تستطع أي منها الوصول إلى حلول لإنهاء مشاكل مناطق السكن العشوائي، لأن جميع الحلول كانت تحتاج إلى آلاف المليارات وإلى إصدار تشريعات وقوانين متنوعة، لذلك كانت الحكومات المتتالية ترحل هذه القضايا إلى من يعقبها.

اليوم ونتيجة الدمار الذي تعرضت له مناطق كثيرة وبشكل خاص مناطق السكن العشوائي التي شكلت مأوى للمجموعات الإرهابية، أصبحنا أمام واقع جديد، حيث تحتاج كل هذه المناطق إلى إعادة إعمار بشكل شبه كامل، هذا يدعونا للإسراع في تنفيذ الحلول الموضوعية التي من شأنها تحويل هذه المناطق من أماكن تشكل عبئاً على الخزينة العامة تعجز عن تحمله إلى رافد استثنائي لهذه الخزينة نعتقد أنه سيكون المورد الأكبر لسنوات طويلة.

لقد بادر الاتحاد العام للتعاون السكني إلى إعلان استعداده للبدء فوراً بعملية إعادة الإعمار وتأهيل عدد من مناطق السكن العشوائي من دون أن تتكلف خزينة الدولة بأي مبالغ تذكر، وتأمين المساكن للمواطنين الذين كانوا يسكنون في هذه المناطق وبكلفة البناء فقط والتي لا تتجاوز ٥٠ بالمئة من الأسعار الرائجة.

هذه الخطوة شجعها رئيس الحكومة لكن حتى اليوم لم تأخذ طريقها إلى التنفيذ، وأكثر ما نخشاه أن يعمد تجار الحروب إلى اقتناص هذه الفرصة وسحب هذه المبادرة ليستثمروها لمصلحتهم، حينها ستخسر الدولة والمواطن ومشروع إعادة الإعمار، والسؤال هل هناك من يعلن إشارة البدء لتحقيق مصلحة الوطن والمواطن؟

«شوشرة» في امتحانات الحقوق في جامعة البعث ورئيس الجامعة يتدخل

فادي بك الشريف

شكاوى طلابية بالجملة طالت كلية الحقوق في جامعة البعث وسط حدوث بلبلة في إحدى قاعات الامتحانات ودخول أشخاص إلى قاعة الامتحانات غير مسموح لهم الدخول إليها على الإطلاق ضمن التعليمات الصادرة عن رئاسة جامعة البعث، إضافة إلى حدوث حالات غش وتلاعب امتحاني الأمر الذي ينعكس على مصلحة الطلاب.

وبحسب ما وصل صحيفة «الوطن» فإن امتحانات هذا الفصل الدراسي شابها وجود خلل في آلية التعامل مع المراقبات الامتحانية وسط قلة عدد الموظفين والتساهل في ضبط المخالفات.

صحيفة «الوطن» تواصلت على الفور مع رئيس جامعة البعث بسام إبراهيم فاستدعى عميد كلية الحقوق والنائب الإداري للكلية وذلك بعد إحاطته بشكاوى الطلاب وما يحدث في الكلية و«الشوشرة» التي حدثت في أحد الامتحانات مبيناً اتخاذ كل ما يلزم لتلافي حدوث أي مشكلات، ومنع تكرارها مستقبلاً في أي كلية من كليات جامعة البعث، مشيراً إلى العمل على كشف ملابسات الموضوع ومؤكداً على اتخاذ الإجراءات الرادعة بحق المتسببين بالمشكلة.

وعن هذا الموضوع بين إبراهيم لـ«الوطن» أن رئاسة جامعة البعث حازمة في هذا الموضوع، مؤكداً اتخاذ إجراءات صارمة تجاه أية مخالفة، والتشديد على أن المشرفين والمراقبين على العملية الامتحانية هم فقط من يحق لهم الدخول إلى قاعة الامتحانات، ويمنع دخول أي شخص إلى قاعة الامتحانات ليس له علاقة بالأمر، مع التشديد أيضاً بمنع تغيير القاعات من الطلاب واتخاذ عقوبات حازمة في هذا الأمر إضافة إلى التنسيق بين مختلف الجهات ذات الصلة لضبط الأمر بالشكل الذي يهدف إلى تقديم امتحانات هادئة دون أية إشكاليات تعيق صفوها.

ولفت رئيس جامعة البعث إلى ضبط ما لا يقل عن ٧ طلاب بحالات غش باستخدام البلوتوث، حيث تمت إحالتهم إلى لجنة الانضباط برئاسة نائب رئيس الجامعة لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بحقهم، مشيرا إلى عدم التهاون مع أي حالات غش أو تلاعب امتحاني.

كما أكد كل من عميد كلية الحقوق ونائبه في اتصال هاتفي معهما، استعداداً كبيراً لمعالجة أية صعوبات تواجه الطلاب وتلافي حدوث أي مشكلات تعيق العملية الامتحانية، مع متابعة حسن تطبيق التعليمات والإجراءات الصادرة تحت طائلة المسؤولية، علما أن الكلية تضم عدداً كبيراً من الطلاب، من ضمنهم الطلاب المستضافون من الجامعات الأخرى.

يعتبر آمر صرف ويحق له التوقيع على العقود والمعاملات التي تعود للوزير

مشروع قانون يمنح معاون الوزير جزءاً من صلاحيات الوزير

محمد منار حميجو

حدد مشروع قانون معاوني الوزراء معايير ترشحهم لهذا المنصب والتي تصدر من رئاسة مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزارة التنمية الإدارية وخصوصاً ما يتعلق بسنوات الخبرة التي قضاها في تخصصه، موضحاً أن تكون لديه خبرة خمس سنوات في حال كان حاصلاً على شهادة الدكتوراه و٧ سنوات لمن يحمل شهادة الماجستير وأخيراً ١٠ سنوات لمن يحمل الشهادة الجامعية.

ونص المشروع الذي حصلت «الوطن» على نسخة منه أنه يجب أن يتراوح عمر من يريد أن يشغل هذا المنصب بين ٣٥ إلى ٥٨ سنة في تاريخ الترشح، مشيراً إلى أنه يجب أن يكون حاصلاً على الشهادة المتقدمة بالكفاءة القيادية من وزارة التنمية الإدارية نتيجة اتباعه برنامج الجدارة القيادية واجتيازه الاختبارات اللازمة لذلك.

وشدد المشروع على أن المرشح لمنصب معاون وزير يجب أن يجيد لغة أجنبية واستخدام الحاسوب، مشيراً إلى أن المرشح يجب أن يتمتع بسمعة وظيفية في الإنجازات المتميزة التي حققها المرشح أثناء عمله السابق في مجال تخصصه، إضافة إلى السمات الشخصية والالتزام بأخلاق وقيم العمل وروح المسؤولية بتنفيذ القوانين والأنظمة النافذة.

ولفت المشروع إلى أنه يجب ألا يكون قد فرض بحق المرشح عقوبة تأخير الترفيع وما يزيدها من عقوبات مفروضة في القانون الأساسي للعاملين في الدولة أو العقوبات المماثلة لها في القوانين والأنظمة الأخرى.

وأوضح المشروع مهمة معاون الوزير بأنه المشرف على تنفيذ خطة عمل الوزارة في القطاع الذي يرأسه ضمن حدود المهام الموكلة إليه بموجب مرسوم تعيينه والتفويضات الصادرة عن الوزير، مشيراً إلى أنه المسؤول عن التنسيق بين الإدارات المركزية الواقعة تحت إشرافه والمديريات الفرعية في المحافظات وتوجيه عملها وفقا لسياسة الوزارة.

ونص المشروع على صلاحيات معاون الوزير موضحاً أنه يتولى الإشراف على شؤون المديريات المركزية وفي المحافظات وعلى الجهات التابعة للوزارة أو المرتبطة بها ومتابعة تنفيذ مهامها، مبيناً أنه يقترح الدراسات المتعلقة بتطوير عمل الوزارة.

وأكد المشروع أن من اختصاصات معاون الوزير الإشراف على الدراسات الفنية التي تعدها الأجهزة المختصة والجهات التابعة للوزارة وممارسة الاختصاصات الإدارية المتعلقة بشؤون العاملين كافة من مستوى مدير مركزي وما دون باستثناء إصدار قرارات التعين الخاصة بالفئة الأولى.

وأشار المشروع إلى أن من صلاحيات المعاون التوقيع على معاملات الوزارة التي تتعلق بالأمور الإدارية والفنية والمالية القانونية والتنظيمية وفق القوانين والأنظمة النافذة وضمن التفويضات الممنوحة له من الوزير إضافة إلى التأشير على مشروعات القرارات التي تقضي القوانين والأنظمة النافذة إصدارها عن الوزير.

وأكد المشروع أن من حق المعاون التأشير على المعاملات والعقود التي تعود صلاحيات البت بها إلى الوزير وفق القوانين النافذة إضافة إلى أنه يعتبر آمراً للصرف وعاقداً للنفقة بمبلغ يحدد من الوزير.

> أن تكون لدى المرشح خبرة خمس سنوات إذا كان حاصلاً على الدكتوراه و٧ للماجستير و١٠ للشهادة الجامعية

شبكة تزوير ملكيات عقارات في قبضة جنائية حماة

حماة- محمد أحمد خبازي

قبض فرع الأمن الجنائي بحماة على شبكة امتهنت تزوير القيود المدنية للأشخاص بطريقة حذف بعض أسماء المسجلين على قيد المورِّث، الذين في الغالب خارج القطر أو في المناطق غير الآمنة، ونقل ملكيات عقاراتهم وبيعها بغية الحصول على المال.

وأكد مصدر مسؤول في فرع الأمن الجنائي للوطن، أنه من خلال معلومات توافرت للفرع وبعد متابعة حثيثة، تمكنت دورياتنا من القبض على أفراد هذه الشبكة التي عمدت إلى نقل ملكيات عقارات بعض الأشخاص الذين زوِّرت بيانات قيودهم، بقصد الحصول على المال ومن بدون علم أصحابها، وقد وضعنا حداً لجرائمها وهي الآن ترقد وراء القضبان.

كما ألقي الفرع القبض على (س – أ) وهو أحد أفراد العصابة التي سرقت أكثر من ٥,١٠ ملايين ليرة هي رواتب شهر شباط لأكثر من ٣٣٠ موظفاً من موظفي العيادات الشاملة في حماة وذلك في كانون الثاني من العام ٢٠١٧.

١,٥ مليار ليرة صرفت خلال عام

بسبب الفساد.. كل سنة مكتب تنفيذي جديد لجرمانا

عبد المنعم مسعود

عقد مجلس محافظة ريف دمشق جلسته الثانية في دورته الأولى من العام الحالي حيث طالب عضو مجلس المحافظة خالد ملحة بضرورة السماح بإيصال الأعلاف إلى ١٠٠ ألف خروف في الرحيبة عن طريق الرابطة الفلاحية بالقطيفة، مبيناً أن هذه الأغنام هي التي تغذي أسواق اللحوم في دمشق وريفها وأيده بذلك رئيس مجلس المحافظة صالح بكرو الذي رأى في القضية ثروة وطنية يجب الحفاظ عليها.

بدوره شرح عضو مجلس المحافظة إياد بركات معاناة مدينة جرمانا نتيجة الأكشاك الممتدة على يمين الطريق العام من ساحة الرئيس وصولاً إلى القوس، مبيناً أن هذه الأكشاك تتوضع على الأرصفة وتحتل الأرصفة الجانبية أمام المدارس ومركز خدمة المواطن ما يؤدي إلى إصابة الطلاب بحوادث وحتى المارة الذين أصبحوا يتشاركون الطريق مع السيارات، وأشار بركات إلى التعديات على المخطط التنظيمي، إضافة إلى مشكلة النظافة في المدينة ومشكلة الفساد الذي يضرب أطنابه في المحافظة وفقاً لتوصيف بركات.

وهو أمر رد عليه نائب رئيس المكتب التنفيذي لمحافظة دمشق راتب عدس بأنه تعاقب على مدينة جرمانا خلال سنوات الأزمة سبعة مكاتب تنفيذية بسبب الفساد وأن ما صرف لها خلال ٢٠١٧ يقارب ١,٥ مليار ليرة، مبيناً أن هذا المبلغ لم يصرف على أي مدينة في ريف دمشق.

وتساءل عضو المجلس زهير دعيبس عن السبب وراء منع فلاحي منطقة حران العواميد من زراعة أراضيهم مبيناً أن هذا المنع يفيد مستأجري الأراضي الزراعية مؤكداً أن استمرار ذلك يهدف إلى دفع الناس لبيع أراضيها.

واقترحت عضو المجلس أميرة عرابي تسهيل منح تراخيص الأبنية واستبدال الأسطح القرميدية بسطح نظامي مع تمييزه بلون قرميدي، وبينت عرابي أن وضع قرية المشرفة مزر فالناس بلا كهرباء أو مراكز صحية أو مياه وهذه أبسط الخدمات التي يجب أن توفر للعائلات العائدة.

وأقر المجلس في جلسته تعديل رسوم الخدمات لكل من القطيفة وجديدة الوادي والرسوم غير المباشرة لمركز خدمة المواطن في كل من قطنا وجرمانا، حيث أصبح لبيانات الولادة أو الطلاق أو الوفاة ٤٠٠ ليرة ولإخراج القيد والبيان العائلي وبيان الزواج ٤٢٥ ليرة ولاستخراج سجل عدلي ٦٠٠ ليرة ووثيقة غير عامل ٣٢٥ ليرة ولبيان الملكية لعقار واحد ٦٠٠ ليرة ولبيان الملكية لشخص واحد في جميع مناطق الريف ٢٠٠٠ ليرة ولبيان المساحة الطابقي أو المخطط المساحي ٦٥٠ ليرة.

ووفقا لقرار المحافظة قيمة معاملة الحصول على الترخيص الإداري ١١ ألفاً أما تجديده فيكلف أيضاً ١١ ألف ليرة أما تعديل الترخيص الإداري فيبلغ ٥ آلاف ليرة.

وحددت المحافظة سعر معاملة تسوية المخالفة أو رخصة البناء أو تمديد رخصة البناء بسعر ٥ آلاف ليرة عند تقديم المعاملة أما عند نهايتها فيدفع ٢ بالمئة من سعر المتر المربع وفقاً للمنطقة ونوع السكن.

معاملات حركة القدوم والمغادرة تتسبب بازدحام في فرع هجرة السويداء

السويداء- عبير صيموعة

مع وجود موظف وجهاز حاسوب وحيد شكلت معاملات حركات القدوم والمغادرة ازدحاما كبيراً في فرع الهجرة والجوازات في السويداء وبمجرد الدخول إلى مبنى الفرع يلاقيك عشرات المواطنين ممن ينتظرون إنهاء معاملات أبنائهم المقيمين خارج القطر لاستخراج حركات القدوم والمغادرة الخاصة بهم.

رئيس فرع الهجرة والجوازات في السويداء العقيد ايمن يوسف بين أن ذروة هذا الازدحام يكون في الأشهر الثلاثة من بداية كل عام لافتا إلى أن الفرع سجل في العام الماضي أكثر من ١٥ ألف حركة قدوم ومغادرة خاصة بشعب التجنيد في حين وصل عدد الجوازات المصدرة من الفرع لذات الفترة نحو ١٧ ألف وثيقة.

وأشار رئيس الفرع إلى تركيب نظام إصدار جديد للجوازات يؤمن أرشفة جميع معاملات الجوازات حاسوبيا كما يؤمن وثوقية اكبر لإصدار الجوازات موضحاً أنه يجري التنسيق مع الإدارة العامة في دمشق لفتح كوة للمصرف التجاري داخل مبنى الفرع لتسديد رسوم الجوازات المالية لتخفيف الأعباء عن المواطنين.

كما لفت يوسف إلى أن عدد تأشيرات السوريين الممنوحة في الفرع خلال عام ٢٠١٧ وصلت إلى ٣١٨٢ تأشيرة في حين وصل عدد تأشيرات الأجانب الممنوحة لذات الفترة ١٨٧ تأشيرة و٢٨٦ تأشيرة لغير السوريين كما بلغ عدد الاقامات الممنوحة ٧٣٠ إقامة بين خاصة وعادية ومؤقتة وإقامة عمل.

كلام رسمي جداً

المواطنون لم يشتروا مازوت

إلى صحيفة «الوطن».. إشارة إلى ما نشرته صحيفة «الوطن» بعددها رقم ٢٧٩٧ تاريخ ٢٠١٧/١٢/١٩ تحت عنوان: (رئيس بلدية يطلب تخفيض مخصصاتها من المازوت لعدم الإقبال على شراء المادة.. والمواطنون: مفاجأة لنا!) نبين لكم الآتي:

– بناء على كتاب رئيس بلدية تجمع البطيحة التابعة لمحافظة القنيطرة والواقعة على أرض محافظة ريف دمشق رقم ٣٦٦/ص تاريخ ٢٠١٧/١٢/١٧ الموجه إلى محافظة القنيطرة والمتضمن طلب تخفيض مخصصات البلدة من مادة مازوت التدفئة ٤ طلبات من أصل ١٦ طلباً مخصصاً للبلدة خلال شهر كانون الأول لعام ٢٠١٧، وذلك بسبب عدم إقبال الإخوة المواطنين على شراء المادة. وتم عرض الكتاب على لجنة محروقات المحافظة التي قررت تخفيض ٤ طلبات خلال شهر كانون الأول فقط، علماً أن مادة مازوت التدفئة متوافرة في البلدة، ويمكن لأي مواطن مقيم في التجمع أعلاه مراجعة مجلس البلدة للتسجيل والحصول على مادة مازوت التدفئة في أي وقت يشاء، وقد خصصت المحافظة للبلدة المذكورة ١٣ طلباً خلال الشهر الحالي.. مشيرين إلى أن المحافظة تسعى دائماً لتقديم أفضل الخدمات للإخوة المواطنين بما فيها تأمين مادة مازوت التدفئة.

مدير المكتب الصحفي فايز العسود

اتهامات بالابتزاز في مالية طرطوس... والمحافظ يحيل الشكاوى على هيئة الرقابة والتفتيش

طرطوس- الوطن

ناقش مجلس محافظة طرطوس أمس العديد من القضايا في جلسة عقدها برئاسة ياسر ديب رئيس المجلس وحضرها محافظ طرطوس صفوان أبو سعدى.

بعض أعضاء المجلس أثاروا بحضور مدير مالية طرطوس مشكلة التخمين الضريبي والابتزاز الذي يتم من الموظف المسؤول وعدد من عناصره وبناء على ذلك قرر المحافظ إحالة جميع الشكاوى المطروحة إلى فرع الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش بطرطوس للتحقيق فيها.

كما طرح الأعضاء عدداً من الشكاوى المتعلقة برفع بدلات الإيجارات والاستثمارات في الوحدات الإدارية بنِسَب كبيرة جداً لا تراعي الواقع ولا أوضاع الناس وبناء على ذَلك قرر المحافظ إرسال تعميم إلى جميع الوحدات الإدارية بتحديد بدل الإيجار والاستثمار للأملاك العامة بناء على الميزات ووفق شرائح عادلة.

ومن ناحية ثانية طلب المحافظ من المجلس تشكيل لجنة لوضع خطة دقيقة لتحديد الطرق الزراعية والنارية المفترض إصلاحها وشقها خلال العام، لافتاً خلال رده على شكوى الأعضاء بخصوص السيول المائية التي حصلت نتيجة الأمطار الأخيرة في منطقة المخالفات وطريق صافيتا – طرطوس والمنطقة الصناعية إلى أن لجنة تم تشكيلها لوضع دراسة فنية وكشف تقديري لخط صرف مطري يصل بنهر الغمقة بالتعاون مع وزارتي النقل والموارد المائية.

كما طالب المجلس بتشكيل لجنة لدراسة واقع الأفران الخاصة وتوزعها الجغرافي ومدى الحاجة إلى كل هذه الاستثناءات والموافقات، حيث بيّن الأعضاء أن هناك /٢٤/ استثناء لأفران خاصة جاءت من وزارة التجارة الداخلية إلى المحافظة من دون علم الأخيرة وهذا تصرف غير مقبول من الوزارة.

وقد تساءل بعض الأعضاء عن جدوى كلام المجلس حيث لا يؤخذ به في معظم الحالات ضاربين قضية التقاص في الواجهة البحرية وتنظيمها وأسباب العودة عنه إلى القانون /٢٣/ متسائلاً لمصلحة من تم ذلك؟

كما طرح الأعضاء خلال دورة المجلس الأولى مشكلة فقدان الأدوية المزمنة في المحافظة، وإمكانية إرسال طلب إلى حاكم المصرف المركزي بطلب إعفاء عوائل الشهداء من القروض أو فوائدها.

ومن ناحية أخرى لفت أعضاء مجلس محافظة طرطوس أمس إلى مشكلة التخريب الذي يصيب كورنيش بانياس كل عام نتيجة الأمطار وإمكانية تمويل دراسة لجامعة تشرين لإقامة مكسر يمنع هذه المشكلة.